

Electronic Tax Declaration Mechanism: Towards a Digital Tax Administration

خديجة بوطبل

1 جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف / كلية الحقوق والعلوم السياسية

k.boutebel@univ-chlef.dz

تاريخ القبول : 2026/07/16

تاريخ الاستلام: 2026/05/31

ملخص :

أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية ضرورة ملحة لتعزيز كفاءتها وفعاليتها، حيث تعمل الرقمنة على تحويل العمليات التقليدية المعقدة إلى أنظمة رقمية متقدمة تستعمل في تبسيط إجراءاتها وتسرعها وتعزز الشفافية والمساءلة وتوفير الجهد والوقت.

ومن هذه العمليات التصريح الجبائي الذي أصبح يتم بطريقة تلقائية وإلكترونية من طرف الملف بالضريبة باستخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية، مما يمكن الإدارة الجبائية من تحسين خدماتها المقدمة للمكلفين، ويجعلها أمام تحدٍّ جديد وهو استخدام الذكاء الاصطناعي في خدماتها، هذا ما يتطلب توفير بنية تحتية حديثة تدعم الابتكار المستدام في المجال الجبائي.

الكلمات المفتاحية: التصريح؛ الإلكتروني؛ المكلف بالضريبة؛ الإدارة الجبائية، التحول الرقمي.

تصنيف Jel : XN :1,2

Abstract:

The digitalization of the tax administration has become a necessity to enhance its efficiency and effectiveness, as digitalization transforms traditional complex processes into advanced digital systems that simplify, accelerate, and increase transparency and accountability, while saving time and effort.

One of these processes is the tax declaration, which is now done automatically and electronically by the taxpayer tools, enabling the tax administration to improve its services to taxpayers.

However, this also presents a new challenge integrating artificial intelligence into its services. This requires a modern infrastructure that supports sustainable innovation in the tax field.

Keywords:

Declaration, Electronic, taxpayer, tax Administration, Digital Transformation.

Jel classification code : NX :1,2

تشكل الإدارة الجبائية الهيئة المسؤولة عن تنفيذ التشريع الضريبي ومراقبة حسن تطبيقه، بما يضمن حماية حقوق الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة، ومن ثم، تؤدي الإدارة الجبائية دوراً أساسياً في إرساء بيئة ضريبية عادلة، كما تساهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه الذي لا يكون جيداً إلا بفضل الإدارة التي تطبقه (ناصر، 2016، صفحة 113)، ولتجسيد هذه الغايات انتهجت الإدارة الجبائية تنفيذ برنامج إصلاحى شاملاً يرمي إلى تحديث هياكلها وطرق تسييرها، بما يسمح لمكلف بالضريبة بالتصريح عن مداخله ودفع الضرائب المستحقة إلكترونياً (المديرية العامة للضرائب، 2010، صفحة 3)

وحتى يطالب المكلف بالضريبة بحقوقه كالمساواة وعدم التمييز، وسرية المعاملة الضريبية وحقوق الحصول على المعلومة الضريبية والعدالة الضريبية وغيرها، يقع على عاتقه الوفاء بالالتزامات القانونية المترتبة عليه، سواء في مرحلة التصريح الجبائي أو التحصيل أو في مرحلة الرقابة، ففي كل مرحلة تتصادم وتتعارض مصلحة المكلفين بالضريبة، التي تتمثل في السعي إلى تقليص العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن، مع مصلحة الإدارة الجبائية التي ترمي إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال تعبئة موارد الخزينة العمومية، مستندة في ذلك إلى ما تتمتع به من صلاحيات وسلطات تخولها إياها القوانين المنظمة.

ويعتبر التصريح الجبائي مرحلة هامة لدى المكلفين بالضريبة، إذ يتم تقدير واحتساب الضريبة بناء على الإقرار الذاتي من المكلف وتحويل قيمتها من ذمته إلى الخزينة العمومية، وبناء عليه نطرح الإشكال التالي: كيف يعتبر التصريح بطريقة إلكترونية آلية قانونية ترسخ حقوق المكلف بالضريبة في مرحلة تعرف الإدارة الجبائية تحولاً رقمياً؟

إن الهدف من الدراسة هو توضيح أن عملية تأسيس الضريبة تعتمد على العناصر المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة عند اكتتاب التصريحات المطلوبة قانوناً، وهو ما يسمى بمبدأ التصريح الضريبي والذي أصبح يتم عن بعد، هذه الآلية الإلكترونية حفاها القانون بضمانات تتناسب وطريقة أدائها، إذ تضمن حقوق المكلف بالضريبة وتشجعه على أدائها وفق إجراءات بسيطة مع إمكانية استفادته من حقوقه عند تعامله مع الإدارة الجبائية التي تعرف تحولاً رقمياً في إدارتها وتسييرها، معتمدين على المنهج الوصفي عند تحديد المقصود بالتصريح الجبائي وكيفية إجراء طوعاً وإكراهاً، والمنهج التحليلي عند الربط بين الالتزام بالتصريح الجبائي والضمانات المقررة للمكلف بالضريبة.

2- ذاتية التصريح الجبائي الإلكتروني:

صياغة نصوص التشريع الضريبي يجب أن تكون يقينية ومنضبطة لا تدع مجالاً للاجتهاد، بحيث تعطي حلاً ثابتاً لا يحتمل التأويل، فإن احتوى النص على تأويلين، فإن المكلف يأخذ بالتأويل الذي يحقق مصلحته، وهذا ما يضر بوفرة الإيرادات الجبائية، وإذا تمكنت الإدارة الجبائية من فرض التأويل الذي تنبأه، سواء بموجب قرار إداري صادر عنها أو استناداً إلى حكم قضائي، فإن ذلك يدفع المكلف بالضريبة للتهرب من أدائها مستقبلاً. (العقيلي، 2003، الطبعة 1، صفحة 43)

وتقوم الإدارة الجبائية الحديثة على مبدأ تعزيز الامتثال الطوعي للواجبات الجبائية، يلتزم المكلف بالضريبة على إثرها بتقديم تصريحات جبائية تتوافق ووضعيته الجبائية كالتصريح بالوجود، أو التصريح بالنتائج ومن ثم يؤدي الضريبة طواعية، مع انحصار دور الإدارة الجبائية في نطاق محدود من الرقابة والمتابعة.

1-2- التزام المكلف بالضريبة بالتصريح الطوعي

عملياً، يتحقق الالتزام الطوعي بالتصريح الجبائي في إطار نظام الربط الضريبي الذاتي بتولي المكلف بالضريبة إعداد حساباته الختامية والتصريح بها، وفق النماذج المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية، وتعامل تصريحات المكلفين بالضريبة على أنها صحيحة وموثوقة، ويفترض في المكلف بالضريبة حسن النية، مما يترتب عنه، أن عبء إثبات عدم صحة تصريحاته يقع على عاتق الإدارة الجبائية، على أساس مبدأ التصريح العفوي (صالح، 2014، صفحة 27)

2-1-1- تعريف التصريح الجبائي الطوعي

يقوم الالتزام بالتصريح على مساهمة المكلف بالضريبة، باعتباره إجراءً أولياً يستند إلى مجموعة من البيانات والمعلومات التي يقر من خلالها بحق للإدارة الجبائية، بما يمكنها من تحدد وعاء الضريبة واحتساب المبلغ الواجب دفعه، ومما يساهم في تخفيف أعبائها وتقليل تكاليف التصفية، لا سيما ما يتعلق بتدخل الأعوان وتوفير وسائل النقل والعمل.

فيعتبر التصريح أداة حوار بين المكلف والإدارة، وآلية تواصلية تسهم في تعزيز وعي الملزمين بالضريبة بمسؤولياتهم، ويتيح لهم حرية التعبير بحرية عن إرادتهم في المساهمة في تمويل النفقات العمومية، كما يكرس مبدأ إشراكهم في فرض الضريبة، بما يضمن الانتقال من منطق التي من شأنها أن تساهم في تحسيس الملزمين بمسؤولياتهم، ومنه التعبير بكامل حريتهم عن الرغبة في المساهمة في النفقات العمومية، ويؤدي ذلك إلى إشراك الملزم في الفرض الضريبي، بما يفرض الانتقال من ثقافة الخضوع والإلزام أمام سلطات الإدارة إلى منطق المشاركة والتعاون، ويعتد هذا النمط في حد ذاته ضماناً أساسية لترسيخ مبادئ الإنصاف والعدالة ودعامة لتكريس مقومات الحكامة الجيدة. (الحرسان و داوود)

إن هذا الأسلوب هو أفضل الطرق لتقدير الدخل الخاضع للضريبة إذا تم بطريقة صادقة وأمانة تعكس الواقع المالي والاقتصادي للمكلف بالضريبة بصورة حقيقية، كون المكلف بالضريبة أعرف بطبيعة نشاطه وأدرى به ومقدار ما يتوفر لديه من موجودات وحجم نشاطه، يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة تخفف أعباء الإدارة التي ينحصر دورها حينئذ بالرقابة فتقل تكاليف الجبائية والتحصيل (وداعة، 2017، طبعة الأولى، صفحة 166)

يعرّف نظام التصريح الجبائي أو التقدير الذاتي بأنه آلية يكلف بموجبها الخاضع للضريبة بتحديد وعاء الضريبة بنفسه، من خلال إعداد تصريح ذاتي يعتمد فيه على ما يتوفر لديه من معطيات حول نشاطه، بما في ذلك صافي الدخل والمصاريف والأعباء المالية، كما ينظر إليه بوصفه نظاماً يلتزم فيه المكلفون بواجباتهم الضريبية الأساسية عبر إعداد إقراراتهم الجبائية بدقة وتقديمها طواعية ضمن الأجل القانوني المحددة. (الحرسان).

إن نجاح هذه الطريقة يحتاج إلى وعي ضريبي لدى المكلفين بالضريبة كما يحتاج إلى مرونة وكفاءة من الجهاز الإداري للتأكد من صحة المعلومات، فقد يقدم بعض المكلفين معلومات غير صحيحة قد تضر بالخزينة العامة، كما يولد هذا الأمر عدم عدالة في تحمل الأعباء الضريبية قياساً على المكلفين الذين قدموا إقرارات صحيحة (وداعة، 2017، طبعة الأولى، صفحة 166)، إذ يهدف هذا النظام إلى تكريس مبادئ الامتثال الطوعي في أداء الضريبة، وذلك بالنظر إلى أوجه القصور التي يعاني منها نظام التقدير الجزافي، والتي تتمثل أساساً في ضعف الثقة أو غيابها بين المكلف والإدارة الجبائية.

2-1-2- أهمية التزام المكلف بالضريبة بالتصريح الطوعي:

إن تبني الإدارة الجبائية للأساليب العلمية الحديثة ومنها التصريح الجبائي الطوعي بالنتائج، يحقق آثاراً عملية هامة تتمثل في:

- أ- يساعد التقدير الطوعي في التخلص من الطرق التقليدية في تقدير الضريبة والتي تعتمد على التقدير الجزافي بينما يحقق التقدير الذاتي العدالة في التقدير والاحتساب وفقاً لظروف المكلفين الذين سيحددون وعائهم الضريبي بأنفسهم (حسين و علوان، 2023، صفحة 17)
- ب- تعزيز الثقة والمصادقية بين طرفي العلاقة الضريبية، أي الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وذلك من خلال اعتماد البيانات المالية التي يقدمها المكلف بالضريبة وقبولها كأساس لتحديد الوعاء الضريبي.
- ت- يساهم في تقليل الممارسات المرتبطة بالفساد الإداري والحد منها.
- ث- يساهم في معالجة كثرة الاعتراضات التي يثيرها بشكل متكرر كل من المكلفين والأعوان الإداريين بشأن عدم قبول نتائج الأعمال المستخلصة من البيانات المالية من طرف الإدارة الجبائية.
- ج- يساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي، إلى جانب تحقيق قدر من العدالة النسبية سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو لخزينة الدولة.

ح- يسهم في تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبانية كما يخفف الأعباء الإدارية عن المكلف بالضريبة (سلمان عبود و هادي عبود، 2008، صفحة 5) وتظهر أهميته أكثر بتقريب المكلف بالضريبة وإشراكه في العملية الضريبية لأنها تجعل كل من الإدارة والمكلف أطرافاً إيجابية، بحيث لا يصير دور المكلف سلبي بل يصبح فاعلاً في العملية الضريبية خاصة في ظل سيادة جو من الثقة بين الإدارة والمكلفين، كل هذا يساعد في تقريب المكلف من الإدارة ويساهم في تحريك الحس الوطني لديه، وسيدعم الأداء الضريبي ليس كواجب قانوني فحسب بل كواجب وطني والتزام أخلاقي.

فقبول المكلف بالضريبة والخضوع لها إرادياً وعن اقتناع رهن شعوره بالانتماء للوطن الذي يعيش فيه، وشعوره بأنه مواطن مشارك ومساهم وفاعل في عملية صناعة القرار الضريبي، كل هذا يدفعه إلى المساهمة بإخلاص في تمويل التكاليف العمومية التي تعود عليه بخدمات ومنافع وهو في أمس الحاجة إليها، وهذا لن يتأتى إلا عبر التقرب من المكلفين وإشراكهم في العملية الضريبية، وجعلهم يحسون أنهم هدف هذه الضريبة وليسوا وسيلة لجمع الأموال، وبالتالي تجاوز المفهوم المالي الضيق للضريبة إلى المفهوم الاجتماعي والاقتصادي لها، والتي تجعل تنمية الإنسان ومحيطه هدف أي نشاط، ويتم ذلك عبر حماية حقوق المكلفين بالضريبة وإلغاء طابع الحجز والإكراه ويحس المكلف بالضريبة أنه شريك بامتياز في عملية تمويل الخزينة العامة (المير، 2020، صفحة 94)

3-1-2- كيفية حث الإدارة الجبانية المكلف بالضريبة على تقديرها ذاتياً: يمكن للإدارة الجبانية أن تساعد على تشجيع المكلف بالضريبة في التوجه نحو التقدير التلقائي عبر اتباع الأمور الآتية:

- أ- حث المكلف على تعبئة نماذج التصريح الطوعي اختياراً من أجل الحصول على أعلى درجة ممكنة من الطوعية.
- ب- إرشاد المكلف بالضريبة ومساعدته لكي يتعرف على حقوقه وواجباته الضريبية عبر الموثائق الضريبية والمناشير.
- ت- تحديد معدلات الإقبال على التقدير الذاتي ومعرفة معدلات عدم إقبالهم، والبحث الحقيقي لأسباب ذلك ووضع الحلول المناسبة.
- ث- البحث المستمر عن أساليب أخرى تشجع التصريح الطوعي بشرط أن تكون مناسبة وأكثر كفاءة وأقل تكلفة (حسين و علوان، 2023، صفحة 17).

2-2- التصريح الجبائي الالكتروني:

تسعى الإدارة الجبانية الجزائرية إلى تنفيذ برنامج لعصرنة القطاع، يهدف إلى إرساء إصلاح شامل لهيكل المصالح وأساليب عملها، ولا يزال النظام المعلوماتي الجبائي في طور الإنجاز، حيث يعدّ تحسين العلاقة مع المؤسسة محوراً استراتيجياً في هذا المسار.

وتعد تجربة بوابة "جبابة تيك" شكلاً جديداً من الإجراءات عن بُعد، وتهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط أداء الالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تمكينهم من التصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت، وهو عبارة عن فضاء موجه للمكلفين، خاص ومؤمن، يوفره النظام المعلوماتي "جبابتك" الذي تم تدشينه رسمياً على مستوى مركز الضرائب بباب الزوار في 7 ماي (علوان و معرف، 2024، صفحة 21)

يبدل مصطلح "جبابة تيك" على تعبير مشتقاً من كلمة جبابة" في اللغة العربية في حين يشير الاختصار "تيك" إلى تعبير تكنولوجيا المعلومات والاتصال (المديرية العامة للضرائب، جبابة تيك/بوابة الإجراءات عن بعد، 2026) أما بوابة "مساهمتك" فقد تم اعتمادها على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب وكذلك على مستوى المركز الجوارية للضرائب التي تم تفعيلها ووضعها حيز الخدمة (المديرية العامة للضرائب، مساهمتك بوابة الإجراءات عن بعد، 2026)، وتتيح هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة تسوية كل التزاماتهم الجبائية عبر الانترنت ومباشرة عملية التصريح والدفع عن بعد عبر بطاقة الذهبية أو بطاقة الدفع عبر البنوك (CIB) أو التحويل البنكي، وهذا بالنسبة لكل

الأشخاص سواء خاضعين للنظام الحقيقي أو نظام الضريبة الجرافية الوحيدة التابعين للمصالح الغير مجهزة بالنظام المعلوماتي جبائتك (علوان و معرف ، 2024، صفحة 21).

2-2-1- الأساس القانوني للالتزام بالتصريح الإلكتروني

أقر المشرع الجزائري سابقا على أن يكون الالتزام بالتصريح الطوعي يتم بصورة يدوية، وأصبحت إمكانية إجراؤه بطريقة إلكترونية ممكنة، وهذا استنادا إلى المادة 67 من قانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 (قانون رقم 14-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، 28 ديسمبر 2016، صفحة 3) والذي نص على أن تستبدل عبارة "تقدم الإدارة الجبائية استمارة التصريح" بعبارة "تقدم الإدارة الجبائية استمارة التصريح الممكن تسليمها إلكترونياً". في المواد ذات الصلة، كما يجوز للأشخاص والهيئات الخاضعة لاختصاص مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، اكتتاب تصريحاتهم الجبائية وفقا للإجراءات المعتمدة، وتسديد الضرائب والرسوم المدينة بها إلكترونياً.

باشرت الإدارة الجبائية سلسلة من الإصلاحات الجوهرية الرامية إلى الانتقال من أسلوب التسيير التقليدي إلى نمط التسيير الإلكتروني، وتجلت إجراءات بلوغ الإدارة الإلكترونية في تعميم تقنية الربط عن بُعد عبر الإنترنت والانتراكت بين مختلف مصالحها، بما يعزز آليات التعاون والتنسيق فيما بينها، ويسهل في الوقت ذاته نفاذ مصالح الضرائب، كل حسب اختصاصه، إلى المعلومات الضرورية لأدائها مهامها.

كما تم إنشاء موقع إلكتروني تابع للمديرية العامة للضرائب، يُعد منصة رقمية تتيح للمكلفين بالضريبة والمهتمين بالشأن الجبائي الاطلاع على مختلف المعلومات والوثائق الجبائية، بما في ذلك المنشورات والتصريحات ذات الصلة، إلى جانب ذلك، تم اعتماد آلية إلكترونية جديدة للحصول على رقم التعريف الجبائي، وذلك من خلال تمكين المكلف بالضريبة من إرسال طلب الترقية عبر البريد الإلكتروني إلى الإدارة الجبائية، الأمر الذي أسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع عملية الحصول على هذا الرقم والتعرف عليه من خلال الموقع الإلكتروني.

كما تم إدراج نظام التصريح عن بُعد ضمن إطار التحول نحو الإدارة الرقمية الهادفة إلى تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وقد جرى تطبيقه في مرحلة أولى على سبيل التجربة لفائدة المؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، حيث أتاح للمكلفين إمكانية اكتتاب وتصحيح تصريحاتهم الجبائية إلكترونياً عبر الموقع المخصص لذلك، بما يسهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز فعالية التسيير الجبائي. عن طريق الأنترنت عبر موقع جبائية تيك.

2-2-2- مزايا التصريح الجبائي الإلكتروني

تري مديرية العامة للضرائب بأن التصريحات الإلكترونية توفر مجموعة من المزايا، فضلا عن تنوع صيغ التصريح الجبائي، توفر البوابة الإلكترونية عدة مزايا للمكلف بالضريبة المنخرط منها (المديرية العامة للضرائب، مساهمتك بوابة الإجراءات عن بعد، 2026):

أ- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي، ويسهم هذا النظام في ضمان المعالجة السريعة والفعالة للحجم الكبير من التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة مع إمكانية معالجتها بصورة متزامنة، الأمر الذي يعزز كفاءة الأداء الإداري ويرفع من فعالية العمل الجبائي.

ب- وأنها آمنة وسهلة الولوج إليها، فإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجبائية يهدف إلى تعزيز كفاءة الاداء والرفع من فعالية التسيير الجبائي، من خلال توفير قاعدة معلومات شاملة ودقيقة حول المكلفين بالضريبة، بما يراعي الوضعية الخاصة لكل مكلف وخصائصه الجبائية، مجسدا مبدأ العدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين المتماثلين، كما يسهم في تسهيل وتسريع عملية الكشف عن المكلفين بالضريبة الذين تثبت مخالفتهم للتشريع الجبائي من خلال ارتكاب أفعال الغش والتهرب الضريبي أو الإخلال بالالتزامات الجبائية المفروضة عليهم، بما يدعم فعالية أجهزة الرقابة ويعزز حماية الحقوق المالية للخزينة العمومية (أوشان و بلعزوز ، 2017، صفحة 69)، كما أن الاستعاضة بالبيانات الإلكترونية التي تكون أسهل في التعامل وأقل تكلفة من الوثائق الورقية التي تسبب بظنا في إنجاز المعاملات مما يوفر للمكلف الوقت والجهد لحل المشاكل الطارئة والمعقدة التي تصاحبه في الإقرار التقليدي (حسين علي و محمد نعمة، 2024/ العدد4، صفحة 335).

ج - تُسهّم هذه الآلية في تسهيل الاستخدام وتوفير المرافقة العملية للمكلفين عند إدخال البيانات، وذلك وفقاً للقواعد الجبائية المحيئة، بما يحّد من أخطاء الحساب والتهفوات المطبعية التي قد تنجم عن الإجراءات المنجزة بالطرق الورقية التقليدية.

د- تحفظ جميع عمليات تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلف بالضريبة المنخرط ضمن فضاءه الإلكتروني الخاص، مع إمكانية الاطلاع عليها واسترجاعها في أي وقت، بما يعزز الشفافية ويضمن استمرارية الوصول إلى المعطيات المتعلقة بمختلف الإجراءات والمعاملات الجبائية (المديرية العامة للضرائب، مساهمتك بوابة الإجراءات عن بعد، 2026)، فضلاً عن قلة تعرض هذه البيانات والوثائق لخطر التلف أو الضياع وعدم شغلها حيزاً كبيراً للحفظ الذي تدعي المزيد من النفقات والجهد البشري (حسين علي ومحمد نعمة، 2024/ العدد4، صفحة 335)

هـ- كما يوفر النظام آليات فعالة للتحكم في عمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية وتتبعها، من خلال المتابعة الدقيقة للتصريحات الجبائية المرسلّة وعمليات التسديد المنجزة، بما يضمن دقة المعلومات وسهولة مراقبة مختلف المعاملات الجبائية (المديرية العامة للضرائب، مساهمتك بوابة الإجراءات عن بعد، 2026) و- القضاء على الرشوة والابتزاز الإداري، ومكافحة الفساد والبيروقراطية، إذ تتطلب مواجهة البيروقراطية إجراء إصلاحات عميقة للجهاز الإداري، من خلال الحد من الترهل التنظيمي، وإلغاء الوحدات الزائدة والمستويات الإدارية التي تقتصر على صلاحيات فعلية أو دور حقيقي في اتخاذ القرار، كما تقتضي هذه العملية تبسيط الإجراءات الإدارية للحد من مظاهر الفساد الإداري، وذلك عبر تسهيل المعاملات الإدارية، وتفعيل مبدأ اللامركزية، وتعزيز دور الإدارة المحلية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. (عرفة، 1425) كإجراء التصريح الجبائي الإلكتروني.

ز- يسهم التصريح الجبائي الإلكتروني في القضاء على الروتين الذي كان يصاحب عمليات التقدير التقليدية كما يؤدي إلى قلة استعمال الوثائق الورقية.

يتضح مما سبق أن التصريح الجبائي الإلكتروني يستجيب لقاعدة ضريبية مهمة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل مما يعكس إيجاباً على خزينة الدولة، وكل هذا يسهم في تقليل فرص المشاكل الضريبية والتي تقف في مقدمتها التهرب الضريبي.

2-2-3- كفاءة الاكتتاب والتصريح الجبائي الإلكتروني: لكي يستفيد المكلف بالضريبة من الخدمات الإلكترونية التي توفرها منصة بوابة الإجراءات عن بعد المتاحة عبر موقع المديرية العامة للضرائب، يتعين عليه أن يقوم بإكتتاب صحيح وفقاً للقواعد الضريبية المحيئة، الذي يتيح له صلاحية الولوج إلى خدمات مساهمتك، هذه الآلية تمكنه من اعتماد نظام إلكتروني لإيداع التصريحات وتسديد الضرائب، مع إخضاعها لمتابعة ومراقبة مستمرة طوال السنة الجبائية.

2-2-3-1- كفاءة الاكتتاب: يُعدّ الاكتتاب إجراءً ضرورياً للولوج إلى خدمات " مساهمتك"، ويهدف إلى إرساء علاقة تعاقدية بين المكلف بالضريبة والمديرية العامة للضريبة، ويجدّد هذا الاكتتاب سنوياً بصفة ضمنية، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين. ويتضمن ملف الاكتتاب الوثائق التالية:

أ- دفتر الأحكام العامة موقعاً من طرف المكلف بالضريبة توقيعاً صحيحاً ومعتمداً.

ب- استمارة طلب الاكتتاب مستوفاة البيانات.

ج- كشف أو كشف التعريف البنكي والبريدي (RIP)

د- كما يرفق ملف الاكتتاب بتفويض صادر عن المكلف بالضريبة المنخرط، يخوّل للموقع على استمارة الاكتتاب صلاحية التصرف نيابة عنه في حال عدم تمتعه بصفة الممثل القانوني.

وعقب استكمال الملف يتّجه المكلف من مصالح الضرائب المختصة لإيداع الملف على مستوى قباضة الضرائب التابع لها، حيث يتم تحديد موعد مسبق له من أجل تسلّم رمز الدخول الخاص بفضائه الإلكتروني، وفي التاريخ المحدد، يتسلم المكلف بالضريبة، في ظرف مغلق، رمز الولوج الذي يتيح له

وعندما تحدد الدولة مواد التكاليف تهدف إلى اعتماد مرتكزا أوليا لفرض الضريبة، بيد أنها لم تعتبر أن مجرد وجود مادة التكاليف يكفي بحد ذاته لفرض الضريبة والخضوع لها، بل علقت ذلك على توفر بعض الشروط التي وجدت فيها دليلا أكيدا على وجود الدخل أو الثروة، وهذه الشروط يطلق عليها شروط استحقاق الضريبة تتحقق بحصول واقعة معينة أو وضع معين، وتطلق عليها تسمية الواقعة المنشئة للضريبة، إن هذه الواقعة هي التي تشكل سبب نشوء الحق بالضريبة (وداعة، 2017، طبعة الأولى، صفحة 157)

وانطلاقا من هذه العلاقة الجدلية غير المتكافئة كان لابد من إيجاد قواعد لحماية حقوق المكلفين أثناء التصريح الجبائي، هذه المرحلة الأساسية تبنى عليها بقية المراحل من ربط وتحصيل ورقابة، تعد بمثابة ضمانات لدعم حسن نيته وصدقه في أداء واجبه الوطني:

3-1- حق المكلف بالضريبة بشفافية المعاملة الضريبية

يرتكز مفهوم الشفافية الضريبية على توفير بيئة ملائمة تمكن المكلف بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المتعلقة بالتحاسب الجبائي، ونظرا لصعوبة تفسير النصوص الجبائية من طرف المكلف بالضريبة، ترفق هذه القوانين عادة بتعليمات توضيحية تبين كيفية تطبيق القاعدة القانونية، بما يضمن تمكنه من فهم آليات تنفيذ التشريع الجبائي بشكل واضح ودقيق.

تُعد الشفافية الضريبية وسيلة فعالة للحد من الفساد الإداري، إذ تحد من إمكانية تلاعب موظفي الإدارة الجبائية بمقدار الضريبة في حال تمتع المكلف بالضريبة بالوعي والإلمام الكافي بالقوانين الجبائية، كما تسهم في تعزيز العدالة الضريبية من خلال تقليص حالات التهرب الضريبي وترسيخ مبادئ الامتثال الضريبي. (خلاصي، 2014، صفحة 158)

فإذا كانت الصياغة التشريعية للقانون الضريبي تمثل عنصرا حاسما في نجاح النظام الجبائي أو تعثره، فإن كفاءة الإدارة الجبائية في تطبيق أحكامه على جميع المكلفين دون استثناء تُعد عاملا أساسيا في ضمان تقبّل الضريبة والحد من التذمر منها، بما يحقق المساواة في تحمل عبئها ومن ثم ترسيخ عدالتها، وإذا كانت الغاية الأساسية من القانون الضريبة لدى الإدارة الجبائية هي ضمان تطبيق أحكامه، وبالنظر إلى أن الجهل بالقانون لا يعد مبررًا للإعفاء من الالتزامات المترتبة عنه، فإنه يتعين على الإدارة الجبائية إتاحة التشريعات الجبائية وجعلها في متناول جميع المكلفين بالضريبة.

ذلك أن قوانين المالية هي التطبيق العملي لجلب الأموال الضريبية، وهذا طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية (قانون عضوي رقم 15-18، 2018) فلا يمكن أن يتخذ أي حكم ذو طابع جبائي خارج إطار قانون المالية استنادا إلى أحكام المادة 18 من القانون السالف الذكر والتي تقضي بأن قوانين المالية تختص دون غيرها بتحديد الأحكام المتعلقة بوعاء الضريبة ونسبها وكيفيات تحصيلها، وكذا تنظيم إجراءات الإخضاع الضريبي مهما كانت طبيعتها، إضافة إلى ما يتعلق بمجال الإعفاءات الضريبية.

3-2- حق الحصول على المعلومة الضريبية

يعتبر حق الحصول على المعلومة الضريبية من بين أهم الحقوق القانونية المخولة للمكلف بالضريبة في إطار تواصله مع الإدارة الجبائية، فمن حقه معرفة وضعيته الجبائية، إذ يعدّ من بين أهداف إصلاح الإدارة الجبائية تعميم المعلومة الجبائية، وتعزيز الضمانات الممنوحة لمستخدمي الإدارة الجبائية، وذلك من خلال تحسين مستوى إعلامهم بكيفية سير عملية الرقابة الجبائية ونتائجها بصورة أوضح وأكثر شفافية (المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقهم وواجباتهم، 2010)

وبما أن المكلف بالضريبة مدين بالضريبة، فلا بد أن يعرف طبيعة ومقدار ما يلتزم به طبقا للقواعد الأساسية للضرائب التي وضعها آدم سميت واعتبرت بأنها دستور الضرائب، أو كما يطلق عليها الفرنسيون إعلان حقوق الممول وهي (قاعدة العدالة، الاقتصاد، الملائمة، اليقين).

وقاعدة اليقين يقصد بها أن المكلف بالضريبة يكون على علم مسبقا بالدخل الخاضع للضريبة وسعر الضريبة وكيفية تسديدها وإجراءات التقدير والعقوبات وإجراءات التقدير المفروضة عليه، أي أن يعرف

مقدما حقوقه والتزاماته حتى يأمن تعسف الإدارة الجبائية، وعدم إخضاعه لضريبة لم يمتلك وعائها، فضلا عن حقه في معرفة تحديد الوعاء، والإجراءات التي تتخذها الإدارة الجبائية في ذلك (الفحل، 2016/ الطبعة الأولى، صفحة 197).

لذا تعمل الإدارة الجبائية وفق إطار تواصلها الضريبي على النشر الاستباقي للمعلومة الضريبية عبر عدة آليات (المير، 2020، صفحة 99) وتوضع تحت تصرف مستعملي الإدارة الجبائية منها:

1-2-3 مكتب استقبال: توجد مكاتب استقبال مخصصة لتقديم خدمات التوجيه والإعلام على مستوى مديريات كبريات المؤسسات، المديرية الجهوية للضرائب، المديرية العامة للضرائب، المفتشيات، والقيضات ومراكز الضرائب، وذلك قصد تمكين المكلفين من الحصول على المعلومات والوثائق والاستمارات اللازمة.

2-2-3 المداومة الهاتفية: تضع إدارة الضرائب خدمة هاتفية من أجل استقبال مكالمات للإجابة عن تساؤلات مستعملي إدارة الضرائب.

3-2-3 الردود المكتوبة: في حال قيام المكلف بالضريبة بمراسلة الإدارة الجبائية، فإنه يتم الرد على مراسلاته في الآجال المعقولة أو إشعارهم عند الاقتضاء، برسالة تفيد بضرورة الانتظار إذا كان موضوع الطلب معقدا ويطلب مهلة إضافية للمعالجة.

4-2-3 وثائق مختلفة ومتنوعة: التي تحدد في الدلائل التوجيهية والمواثيق كميثاق المكلف بالضريبة أو ميثاق المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة ودعائم وثائقية وبلاغات ومطويات.

5-2-3 وسائل الاتصال الحديثة: مثل الموقع الإلكتروني على الانترنت على العنوان التالي www.mfdgi.gov.dz، والبريد الإلكتروني ببعث رسائل إلكترونية على العنوان Contact - dgi@mf.gov.dz (المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقهم وواجباتهم، 2010)

3-3 تقديم طلب الاستفادة من الامتيازات الجبائية والتسهيلات

دأبت الإدارة الجبائية على منح امتيازات جبائية لتشجيع قطاع أو نشاط أو فئة معينة من المكلفين بالضريبة بناء على نص في القانون متى توافرت شروطه، قد تكون هذه الامتيازات في شكل إعفاءات أو تخفيضات أو تسهيلات، تشكل في مجملها تحفيزات جبائية التي يمكن تعريفها على أنها إجراء خاص لسياسة اقتصادية تستهدف استقطاب المتعاملين الاقتصاديين وتوجيه اهتمامهم إلى الاستثمار في الميادين أو في مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات أو تعرف بأنها مزايا جبائية منحها المشرع لفائدة المستثمرين من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة، فهي إجراء اختياري، هادف له مقاييس، يتميز بوجود ثنائية فائدة – مقابل، ويهدف لإحداث سلوك معين (بن قور، 2024، صفحة 38)

ويقصد بالإعفاء عدم فرض إخضاع العمليات المنصوص عليها قانونا للضريبة أو الرسم المقرر. (حسين حطيط، 2016، صفحة 164)، كما يعرف على أنه تنازل الدولة عن حقها في استيفاء مبلغ الضريبة من بعض المكلفين مقابل التزامهم بممارسة نشاط محدد في ظروف معينة، أو وفقا لطبيعة النشاط وأهميته وحجمه وموقعه الجغرافي. (خلاصي، 2014، صفحة 205)

ففي حالة الإعفاء من الضريبة، فإن الشروط التي يتطلبها القانون في فرض الضريبة على المكلف بها متوافرة، ويكون ملزم بدفعها، إلا أن المشرع يتدخل لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية لاستثنائه من دفع الضريبة، لذا قيام السلطة المالية بإعفاء أي مكلف من الضريبة دون نص قانوني يعد إخلالا بمبدأ قانونية الضريبة وتجاوزا على مبدأ سيادة القانون (الفحل، 2016/ الطبعة الأولى، صفحة 205)

أما التخفيضات الجبائية فهي عبارة عن تقليص يطرأ على قيمة الضريبة المستحقة، وذلك مقابل استيفاء بعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، وبذلك تستعمل هذه التخفيضات كأداة توجّه وفقا لخيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة (خلاصي، 2014، صفحة 206)

وتقرّ الإعفاءات والتخفيضات الجبائية عادة بموجب قانون المالية، كما هو الحا في المادة 40 من القانون رقم 08-24 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 المتضمن قانون المالية لسنة 2025 (الجريدة الرسمية العدد 84، 2024) التي تعدل المادة 347 مكرر 5 من قانون التسجيل التي تعفي جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المستثمرون المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تشرف

عليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكذا حاملو علامة " مشروع مبتكر "

كما تقرررت الإعفاءات بمقتضى قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار (الجريدة الرسمية العدد 50، 2022، صفحة 9) من ذلك المادة 27 منه التي تنص على أن الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من نظام القطاعات، تستفيد من خلال مرحلة الإنجاز من مجموعة من الامتيازات الجبائية، تتمثل في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة، والإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض وكذا الرسم على الإشهار العقاري المتعلقة بالمقتنيات العقارية، كما تشمل هذه الامتيازات الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وكذا مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة لحق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى الإعفاء من الرسم العقاري على الأملاك العقارية الداخلة في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

وفي إطار مرحلة الاستغلال، ولفترة تتراوح بين ثلاث (3) وخمس (5) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في النشاط والاستغلال، تستفيد الاستثمارات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

أما التسهيلات الجبائية تتمثل في إمكانية ترحيل العجز الذي قد يتكبده المكلف بالضريبة خلال سنة مالية أو أكثر، وهو ما يبرز خاصة لدى الشركات حديثة النشأة في المراحل الأولى من نشاطها، نظرا لمحدودية إمكانياتها وصعوبة تكفيها السريع مع وتيرة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هامش تسوية نتائجها ضيقا ويحول دون تجاوزها لحالة العجز المحقق.

ولتفادي تراكم الأعباء على الذمة المالية للمكلف نتيجة تسجيل عجز في سنوات سابقة، أقرّ المشرع الجبائي إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة، وذلك خروجاً عن مبدأ استقلال السنوات المالية، وهو ما نصّت عليه المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث يعتبر العجز عبئاً قابلاً للخصم جبائياً.

ولا تقتصر أهمية هذا الإجراء على المكلف بالضريبة فقط، بل على دائنيه والمتعاملين معه، إذ تُعدّ الخسارة بمثابة اقتطاع من رأس المال، وكلما انخفض هذا الأخير تراجع معه الضمان العام المقرر للدائنين، وبناء على القاعدة العامة التي تقضي بضرورة الحفاظ على ثبات رأس المال وعدم المساس به، يتعين اتخاذ التدابير الكفيلة بحمايته.

ومن هذا المنطلق، يعتمد مبدأ ترحيل الخسائر من سنة مالية إلى أخرى، بحيث تُحمّل نتائج السنة السابقة على السنة اللاحقة، فإذا لم تكن أرباح السنة التالية كافية لتغطية كامل الخسائر، يُرحّل الجزء المتبقي إلى السنوات الموالية إلى غاية استنفاد الخسارة كلياً، وذلك وفقاً لما نصّت عليه المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ولتسهيل عملية تطهير الديون الجبائية التي تجاوز تاريخ استحقاقها أربع (4) سنوات، نصت أحكام المادة 15 من قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 على إعفاء غرامات التحصيل المرتبطة بهذه الديون، وذلك بشرط تسديد المبلغ الأصلي الإجمالي لها، سواء دفعة واحدة أو على شكل أقساط، في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024.

4- التعامل مع محاور وحيد معرف يضمن سرية الوضعية الجبائية للمكلف

النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يفرض على المكلف بالضريبة تقديمه تصريحاته الجبائية إرادياً أمام مصلحة الضرائب المختصة، تطبيقاً للأحكام المنصوص عليها بموجب القوانين الجبائية، كما يضمن للمكلفين بالضريبة حق تعديل تصريحاتهم ومراجعتها، تحت طائلة فرض غرامات جبائية.

وبالمقابل، تقوم إدارة الضرائب بالمراقبة الدورية والمستمرة للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة وفي حالة اكتشافها لأخطاء أو إثباتها لوقائع غير صحيحة، تقوم بدعوة المعني لتصحيح وضعيته وتقديم الإثباتات الكفيلة بتبرير النقص أو الخطأ في التصريحات احتراماً لمبدأ الوجاهية، وإن لم يتم

بتقديم تبريرات اللازمة في الوقت المحدد لها، تقوم الإدارة الجبائية بتسوية وضعيته الجبائية مع فرض غرامات جبائية تتناسب مع درجة الإغفال أو النقص المسجل في التصريح (عوار، 2024، صفحة 14)، هذا ما يسمح من إطلاع أعوان الإدارة الجبائية على كافة الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمكلف بالضريبة، والأصل أن الشؤون الضريبية تخضع لمبدأ السرية الجبائية، ومن ثم فإن أي إفشاء أو علنية من شأنها إطلاع الغير على الوضعية الضريبية للمكلف تُعدّ مساساً بالحق في الخصوصية (صبار معتز، 2013، صفحة 228) أو الحق في السرية، وفي هذا الإطار تعمل الإدارة الجبائية على اعتماد محاور مخاطب وحيد ومعرف للمكلفين بالضريبة، بهدف تعميم مبدأ الشباك الوحيد الجبائي وتوحيد الخدمات المقدمة لهم.

4-1-1 تعامل المكلف بالضريبة مع محاور وحيد ومعرف

تنظم الإدارة الجبائية مصالحها بما يتماشى مع تطلعات المكلفين بالضريبة، وبطريقة تساهم في تجسيد مبدأ الإدارة الجوارية الحقيقية، ومن ثم فإنها تعمل وفقاً لهذا التوجه.

4-1-1-1 محاور وحيد: ويستند ذلك إلى اعتماد تنظيم جديد لمصالح الإدارة الجبائية القائم على تصنيف المكلفين بالضريبة بحسب أهميتهم وفئاتهم ويتمثل هذا التنظيم في:

- أ- مديرية كبريات المؤسسات، المخصصة للمؤسسات الكبيرة.
- ب- مركز الضرائب، الموجه للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط وكذا لنظام التصريح المراقب.
- ت- المركز الجوارى للضرائب، المخصص لصغار المكلفين بالضرائب.

وعليه، فإن هذا التنظيم الجديد، الذي من شأنه أن يحل تدريجياً محل التنظيم الحالي (المفتشيات والقباضات) يهدف إلى تحسين نوعية المرافقة الإدارية للمكلفين وتعزيز فعالية المتابعة والدعم في مختلف الإجراءات الجبائية، بالاستفادة من أفضل مساعدة ومتابعة حسنة للمساعي الإدارية للمكلفين (المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقهم وواجباتهم، 2010)

وقد نظم مركز التفكير والتبادل لفائدة مسيري الإدارات الجبائية بالاشتراك مع اتحادية المالية العامة البلجيكية ندوة خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 سبتمبر 2023 في بروكسل (بلجيكا) حول موضوع " وضع معرف جبائي وحيد " الهدف الرئيسي للندوة البحثية يتمثل في دعم جهود أعضاء مركز التفكير والتبادل لفائدة مسيري الإدارات الجبائية الذي يهدف إلى وضع رقم تعريف جبائي موحد، وذلك من خلال تبادل الخبرات وتجميع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، والتركيز بشكل خاص على الفرص التي توفرها تقنيات الرقمية في هذا المجال (تحديد الهوية الموحدة، وتحديد الموقع الجغرافي، والوصلات البيئية للملفات) (المديرية العامة للضرائب، نشرية المديرية العامة للضرائب " نشرية إعلامية"، 2024) 4-1-2- محاور معرف: يتوجب على الأعوان الإداريين بالإدارة الجبائية إعلام المكلفين بالضريبة وتقديم أنفسهم بذكر ألقابهم وأسمائهم ووظائفهم (المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقهم وواجباتهم، 2010) ويقصد بهم المحققين الجبائيين التابعين للإدارة الجبائية الذين لا تقل رتبته عن مفتش، والمخول لهم قانوناً إجراء التحقيقات المتعلقة بالتصريحات الجبائية، وذلك وفقاً لأحكام المادة 20 الفقرة الثانية من قانون الإجراءات الجبائية (قانون رقم 01-21 المتضمن قانون الإجراءات الجبائية، 2001) كما يشترط لممارسة هذه المهام أن يكون المحقق حائزاً على بطاقة انتداب صادرة عن المديرية العامة للضرائب، تثبت صفته وتخوله مباشرة أعمال الرقابة الجبائية في إطار الاختصاصات المخولة له قانوناً.

4-2-2 سرية الوضعية الجبائية للمكلف بالضريبة في مرحلة التصريح الجبائي

يلزم المكلف بالضريبة باكتتاب مختلف التصريحات الجبائية المرتبطة بوضعيته الضريبية طوال فترة نشاطه، ويُعدّ التصريح بالوجود من أولى هذه الالتزامات، إذ يتعين على كل متعامل اقتصادي جديدة مباشر نشاطاً تجارياً أو صناعياً تقديمه عند بداية ممارسة نشاطه.

كما يلتزم المكلف خلال السنة المالية أو عند نهايتها بتقديم التصريحات الدورية والسنوية المقررة قانوناً، وفي هذا الإطار، يتعين على المكلفين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي والضريبة على أرباح الشركات اكتتاب تصريح سنوي يتضمن مبلغ الأرباح المحققة خلال

الدورة المالية السابقة، وذلك قبل أول مايو من كل سنة، لدى المصلحة الجبائية المختصة إقليمياً بمكان فرض الضريبة (بن اعمارة، 2011، صفحة 34)

ومن بين التصريحات التي يلتزم بها المكلف بالضريبة التصريح بالتوقف عن النشاط والذي يتعين تقديمه في حالة التنازل عن النشاط أو التوقف النهائي عن ممارسته من قبل الشركة، وفي هذه الحالة، تلزم الشركة باكتتاب هذا التصريح خلال أجل عشرة أيام ابتداءً من تاريخ التنازل أو التوقف، وذلك وفقاً لأحكام المادة 132 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (الأمر رقم 101-76 المتضمن قانون الضرائب المباشرة، 1976)

يودع التصريح الجبائي متضمناً مبلغ الربح الخاضع للضريبة المحقق خلال السنة المالية السابقة، وفي حالة تسجيل عجز، يتعين على المكلف التصريح بمبلغ هذا العجز، وذلك وفقاً لأحكام المادة 151 الفقرة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وسواء كان المكلف في وضعية جبائية إيجابية تتمثل في تحقيق أرباح، أو في وضعية سلبية تتمثل في تسجيل عجز، فإن أعوان الإدارة الجبائية يظلون ملزمين باحترام مبدأ السرية الجبائية والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بوضعية المكلف، نظراً لما قد يترتب عن كشفها من آثار على مركز الاقتصادي والمالي، فالإخلال بسرية المعطيات الجبائية قد يؤدي إلى التأثير في سمعة المكلف، سلباً أو إيجاباً، بما قد يترتب عليه الإضرار بمصالح بعض المتعاملين أو منح مزايا غير مبررة لآخرين، الأمر الذي من شأنه الإخلال بمبدأ المنافسة المشروعة بين المكلفين.

تكتسي السرية الجبائية أهمية بالغة، ليس فقط بالنسبة للمكلفين بالضريبة، وإنما أيضاً بالنسبة للإدارة الجبائية ذاتها، لما تمثله من ضمانات أساسية لحماية المعلومات والبيانات ذات الطابع المالي والاقتصادي، ولذلك، تلتزم الإدارة الجبائية بالحفاظ على سرية المعطيات التي تحصل عليها في إطار ممارسة مهامها، ولا يجوز رفع هذا الالتزام إلا في الحالات التي يجيزها القانون تحقيقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

انطلاقاً من ذلك، أوجبت معظم التشريعات الجبائية على أعوان الإدارة الجبائية احترام واجب السر المهني، ورتبت جزاءات قانونية على كل إخلال به، بالنظر إلى ما تتيحه لهم وظائفهم من اطلاع على معلومات وبيانات خاصة بالمكلفين، ومن ثم، فإن هذه المعطيات تعد أمانة قانونية وأخلاقية تقع على عاتق الموظف، الذي يلتزم بعدم إفشائها أو تداولها خارج نطاق مهامه الوظيفية، وعدم الكشف عنها لأي شخص غير مخول قانوناً بالاطلاع عليها.

يُعدّ التزام أعوان الإدارة الجبائية بالسرية الضريبية التزاماً مزدوجاً، إذ يمتد أثره إلى كل من المكلف بالضريبة والدولة على حد سواء، مع احتفاظ كل التزام بطبيعته المستقلة.

فالاعون الجبائي مطالب من جهة بضمان حماية المصالح المالية للدولة من خلال تمكين الإدارة من أداء مهامها في الرقابة والتقدير والتحصيل الجبائي بكفاءة، ومن جهة أخرى باحترام حق المكلف في الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بنشاطه التجاري أو المهني ومعطياته الخاصة، ومن ثم، يتعين عليه تحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة التي تبرر الاطلاع على بعض البيانات لأغراض جبائية، وبين ضرورة صون المصالح المشروعة للمكلف وحمايته من الأضرار التي قد تنجم عن كشف أسرارهِ أو استغلالها خارج الإطار القانوني، (الفحل، 2016/ الطبعة الأولى، صفحة 69)

إن الإفصاح عن أسرار المكلف بالضريبة قد يترتب عليه إلحاق الضرر بشخصه أو نشاطه الاقتصادي، الأمر الذي يبرر إقرار مبدأ السرية الضريبية بوصفه ضماناً قانونية أساسية لحماية مصالح المشروعة، فهذه المعلومات تمثل جاذباً مهماً من ذمته المالية، ومن ثم يتعين إحاطتها بدرجة عالية من السرية للحفاظ عليها ومنع أي اعتداء أو استغلال غير مشروع لها، لذلك لا يجيز القانون الكشف عن هذه الأسرار أو تداولها إلا في الحدود التي تقتضيها المصلحة القانونية المشروعة ووفقاً للضوابط التي يحددها. (عباس غائب، 2010، صفحة 303)

5- نحو مستقبل التحول الرقمي للإدارة الجبائية باستخدام الذكاء الاصطناعي

تعزز المديرية العامة للضرائب في إطار رقمنة خدماتها مواصلة تبني التقنيات الحديثة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز خبرتها وشفافيتها، وذلك بخوض تجربة أولى في مجال الإعلام والاتصال من خلال إطلاق خدمة جديدة للذكاء الاصطناعي، متمثلة في ربات المحادثة "شات بوت"، تهدف إلى تحسين تجربة مستخدمي الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، وتقديم توضيحات وتوجيهات على الأسئلة الشائعة حول الضرائب، مما يوفر وقت للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين لا سيما الموظفين بناء على القاعدة المعرفية الجبائية التي يتم إنشائها وإثرائها بصفة تدريجية لتشمل كل الإجراءات والعمليات الجبائية (نهاي، 2024، صفحة 28).

الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence «AL» هو مجال من مجالات علوم الحاسب يهتم بتطوير الأنظمة والبرمجيات التي تظهر سلوكا يمكن اعتباره ذكاء بشريا (البلفاسي، شاهين، و عمارة، 2024، صفحة 20)، يمثل هذا النظام بأنه مجموعة من الآلات والتطبيقات الذكية المصممة على تحليل البيانات وإصدار توصيات أو اتخاذ قرارات ذات تأثير في البيئتين الواقعية والاقتصادية، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة مسبقا من قبل الإنسان وفقا لمتطلبات وغايات معينة (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 219).

1-5- استخدام الذكاء الاصطناعي لتصريح الإلكتروني خدمة الإدارة الجبائية الرقمية:

الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة تسمح بتحويل الإدارة الجبائية إلى نظام أكثر نزاهة وشفافية، غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تكاتف جهود الحكومات والمؤسسات المعنية، والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وتدريب الموظفين وتعزيز الأمن السيبراني من أجل التغلب على التحديات، والعمل معا لبناء مستقبل أكثر عدالة وشفافية في مجال إدارة الضرائب (نهاي، 2024، صفحة 28)، فالذكاء الاصطناعي يمثل منظومة من التقنيات المبرمجة المتطورة التي تعتمد على خوارزميات متقدمة تمكّنها من جمع البيانات وتحليلها واستنتاج النتائج واتخاذ القرارات، بما يتيح لها محاكاة بعض القدرات الذهنية والسلوكية للإنسان في إنجاز الأعمال والمهام المختلفة بكفاءة وفعالية (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 219)، ويفتح أفق أوسع للإدارة الجبائية في سعيها لجعل التصريحات الجبائية بصفة خاصة والإجراءات الضريبية بصفة عامة أكثر كفاءة وشفافية من خلال:

1-1-5- تحسين دقة البيانات: يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الأخطاء والتعارضات في البيانات الضريبية مما يزيد من دقة الحسابات الضريبية (نهاي، 2024، صفحة 29)، من خلال المقارنة بين الوثائق المودعة بطريقة إلكترونية وبيانات التصريح الجبائية وكشف ثغرات التناقض والنقص بينهما، وقد كان أعوان الإدارة الجبائية يستهلكون وقتا طويلا في عمليات تصنيف الوثائق وترتيبها واستخراج البيانات الأساسية منها، غير أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما من خلال خاصية التعلم الآلي، أصبحت قادرة على استخراج البيانات وتصنيفها في زمن وجيز وبدرجة عالية من الدقة تفوق في كثير من الأحيان دقة الخبراء البشريين. (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 220).

2-1-5- تخصيص الخدمات الضريبية: يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص الخدمات الضريبية لتلبية احتياجات كل مكلف بالضريبة على حدى (نهاي، 2024، صفحة 29)، كما يستخدم الذكاء الاصطناعي لتقدير مدى الامتثال الضريبي من خلال الاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي، كما تمكّن هذه المقاربة الإدارة الجبائية من اكتساب فهم أعمق لسلوك المكلفين بالضريبة، وتحسين دقة تقيييمات الامتثال الضريبي، فضلا عن تبني نهج استباقي يتيح التنبؤ بحالات عدم الامتثال والحد منها بشكل أكثر فعالية (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 221).

3-1-5- زيادة النزاهة والشفافية: يمكن للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تقديم تقارير تفصيلية حول الإجراءات الجبائية كما تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من المهام الروتينية، وتحسين دقة البيانات، وتقليل الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى زيادة النزاهة والشفافية في الإدارة الجبائية (نهاي، 2024، صفحة 29)، كما توفر برمجيات الذكاء الاصطناعي للمكلف بالضريبة إمكانية الاستفادة من دقة البيانات وتجنب الوقوع في الأخطاء بناء على الوثائق الرقمية المودعة والتصريحات الجبائية المعبئة من طرفه.

4-1-5- الكشف عن التهرب الضريبي ومكافحته: من خلال تحليل البيانات والكشف عن الأساليب المشبوهة في البيانات الضريبية، مما يساعد في مكافحة التهرب الضريبي (نهاب، 2024، صفحة 29)، إذ أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أنظمة الامتثال الضريبي من شأنه أن يعزز مستويات الامتثال بشكل ملحوظ، حيث يتيح للإدارة الجبائية إمكانية رصد أنماط التهرب الضريبي وتوجيه جهود الرقابة والإنفاذ بصورة أكثر فعالية، كما يمكن توظيف هذه التقنيات في التحليلات التنبؤية من أجل استشراف سلوك المكلفين بالضريبة، بما يمكن الإدارة الجبائية من معالجة إشكالات التهرب الضريبي بصفة استباقية (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 221).

5-1-5- تحسين تجربة المكلف بالضريبة: من خلال توفير خدمات ضريبية مخصصة وتبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والجهد اللازمين لتسوية الشؤون الضريبية، بالإضافة إلى توفير واجهات مستخدم سهلة الاستخدام وتقديم دعم فوري.

6-1-5- تقييم المخاطر الضريبية: التي تواجه الشركات والأفراد مما يساعد الإدارة الجبائية في تحديد أولوياتها (نهاب، 2024، صفحة 30)، فضلا عن ذلك، تتيح تقنيات التجميع المعتمدة في الذكاء الاصطناعي تصنيف دافعي الضرائب إلى فئات مختلفة وفقا لخصائصهم وسلوكياتهم المالية، مما يساهم في تصميم استراتيجيات موجهة ومخصصة لكل فئة على حدة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز مستوى الامتثال الضريبي (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 222).

7-1-5- توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الضريبية: يعد توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لتحقيق العدالة الضريبية، من خلال مساهمته في تقليص مظاهر التحيز في النظام الجبائي، حيث تمكن قدراته التحليلية من إجراء تحليل معمق للسياسات الضريبية، بما يعزز من موضوعية تطبيقها ويضمن قدرا أكبر من الإنصاف للتقليل التحيز الضريبي، وبذلك يساهم في صياغة سياسات ضريبية بشكل منصف بين المكلفين، بما يحد من مظاهر التحيز ويمنع حالات الإجحاف الضريبي. (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 223)، فضلا عن تقادي الرشوة والابتزاز الإداري التي يمكن أن تحدث أثناء الإحتكاك بين أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

2-5- معوقات استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتحويل الرقمي للإدارة الجبائية: يوفر الذكاء الاصطناعي العديد من الفوائد خدمة للإدارة الجبائية الرقمية، إلا أن استخدامه يواجه العديد من العقاقب التي يستوجب من الهيئات الحكومية مراعاتها للتغلب عليها في مسعاها للتحويل الرقمي، أهمها:

1-2-5- تكلفة الاستثمار في تطوير حلول تدعم الذكاء تدعم الذكاء الاصطناعي: حيث يتطلب تطوير أنظمة أمنية متطورة والذكاء الاصطناعي استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما قد يشكل عبئا (نهاب، 2024، صفحة 31)، إذ يرتبط نجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي ارتباطا وثيقا بوجود نظام بيانات دقيق ومتربط ومتكامل، يربط بين الإدارة الجبائية والإدارة الجمركية والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى ذات الصلة، بما يضمن فعالية تبادل المعلومات وجودة المعالجة.

ولا يمكن إدراج الذكاء الاصطناعي في المجال الضريبي بصورة فعالة دون تبني استراتيجية استثمارية طويلة الأمد، ذلك أن نجاح هذا الإدماج يرتبط بتوفير تمويلات معتبرة وبنى تحتية تقنية متطورة، فعلى الرغم من إتاحة بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل مجاني، فإن الاستخدامات المتقدمة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحليل مخاطر التهرب الضريبي وكشف حالات الاحتيال الضريبي، تتطلب استثمارات كبيرة في أنظمة ذكاء اصطناعي حديثة وقادرة على المعالجة الدقيقة للبيانات. (خلف علي، عبد الله عبد، و محمودي، 2025، صفحة 231).

2-2-5- تكوين الموظفين: يتطلب التحويل الرقمي عادة تدريب الموظفين على المهارات الجديدة التي تتطلبها بيئة العمل الرقمية، لذا يجب الاهتمام بتحسين مهارات أعوان الإدارة الجبائية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل العديد من المهام الروتينية، إلا أن دور العنصر البشري بظل جوهريا في عمليات التحليل واتخاذ القرار والإشراف على أداء هذه الأنظمة، ومن ثم، تبرز أهمية تطوير كفاءات الموارد البشرية بما يضمن الاستغلال الأمثل لهذه التقنيات، وعليه، يتعين تأهيل وتدريب مسؤولي الإدارة

الجبائية على الاستخدام الفعّال للذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من توظيف البيانات المتاحة والتنسيق مع هذه الأنظمة بما يساهم في تحسين أداء الإدارة الجبائية ورفع كفاءتها. (خلف علي، عبد الله عبد، ومحمودي، 2025، صفحة 232)

3-2-5- الأمن السيبراني: يعتبر الأمن السيبراني من أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي للإدارة الجبائية لحماية البيانات الضريبية من الاختراق مما يستوجب عليها إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات من الهجمات السيبرانية، وبما أن الذكاء الاصطناعي يتم تدريبها انطلاقاً من جمع البيانات التي يوفرها المستخدمون لتحسين أدائها وتطوير قدراتها باستمرار، وهذا يشكل تهديداً لخصوصية البيانات وخطر تسريبها، مما يسوجب تدريب الموظفين على الأمن السيبراني والتعرف على التهديدات الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.

4-2-5- التنظيم التشريعي: إن التفاوت في التطور بين التقنيات التكنولوجية الحديثة والتشريعات والقوانين التي تنظمها يستدعي متابعة التطور التكنولوجي عن كثب، ووضع إطار قانوني واضح لتنظيم استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الإدارة الجبائية واستخدامها بطريقة تضمن العدالة وشفافية في اتخاذ القرارات (نهاب، 2024، صفحة 29).

6- خاتمة:

عملية التصريح الجبائي عملية هامة إذ بناء عليها تحدد قيمة الضريبة الواجب دفعها من طرف المكلف بالضريبة، بعد إجراء المعادلة الحسابية بطرح الفرق بين قيمة الأصول عند اختتام الدورة المالية وإضافة الاقتطاعات من قيمة الأصول الصافية عند افتتاح الدورة المالية لإضافة للزيادات المالية، إلا أن رقمنة الإدارة الجبائية باستخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية سيؤدي إلى تحسين الإجراءات الإدارية، بتحسين كفاءة وفعالية عمليات التصريح الجبائي وتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات الضريبية، إذ بالتصريح الجبائي الطوعي والإلكتروني يسرع ويبسط العمليات الجبائية مما يقلل الوقت والتكاليف المرتبطة بإدارة الضرائب، كما يؤدي إلى شفافية العمليات مما يقلل من الفساد والبيروقراطية الإدارية من خلال المراقبة الآلية للأنشطة الجبائية، كما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل للمكلفين من خلال توفير خدمات التصريح عبر الإنترنت وتسهيل تقديمها، إضافة إلى تعزيز القدرة على اكتشاف ومكافحة التهرب الضريبي من خلال أنظمة مراقبة وتحليل بيانات أكثر تطوراً.

لقد أحاط المشرع مرحلة التصريح الجبائي بجملة من الضمانات القانونية فيعد أن كانت قائمة على التقدير الإداري أصبح التصريح عفويًا، وبعد أن كان يدور بتبادل المراسلات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة أصبح يتم بطريقة إلكترونية تحفوها ضمانات الحق الحصول على المعلومة تطبيقاً لمبدأ الشفافية الجبائية من جهة، وسرية المعاملة الجبائية من جهة أخرى بعد التعامل مع متحاور وحيد وهذا بناء على رقم التعريف الجبائي الموحد، بالإضافة إلى المبادئ الدستورية والعالمية كالمساواة والعدالة واليقين.

غير أن ما يؤخذ على التصريح الجبائي الإلكتروني هو افتقاره إلى الأمن والموثوقية باستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة على غياب الوعي الضريبي ومقومات المواطنة الجبائية الإلكترونية في ظل انتشار التجارة الإلكترونية التي لا تعترف بالحدود ولا تعرف مقراً جبائياً، فهذه الآلية رغم أنها وسيلة فعالة لتحصيل الضرائب، إلى أن الإشكالية في الوعاء الضريبي الذي غزت فيه المنتجات الرقمية والمبادلات التجارية الإلكترونية التي تتم على الإنترنت مما يصعب عملية ضبط المكلفين بالضريبة.

وبناء على ذلك نقترح:

- ✓ نشر الوعي الضريبي وقيم المواطنة الجبائية بتشجيع المكلفين بالضريبة على أدائها من خلال التحفيز والامتيازات التي تمنح للشباب والشركات الناشئة المبدعة في المجال التكنولوجي.
- ✓ عمل المشرع الجبائي على إبرام معاهدات واتفاقيات جبائية دولية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي، فالتجارة الإلكترونية لا تعرف الحدود.
- ✓ عمل المديرية العامة للضرائب ندوات وملتقيات وطنية ودولية وحضور مؤتمرات لتبادل الخبرات مع أعوان الإدارة الجبائية الأجانب.

- ✓ تطوير الموارد البشرية بما يتماشى والتطور التكنولوجي والتحول الرقمي.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراء التصريح الجبائي ومراقبة البيانات لما له من قدرة على استيعاب البيانات الضخمة وأتمتة المعلومات والمعطيات.

7- قائمة المراجع:

أ. النصوص القانونية:

1. قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون الإجراءات الجبائية الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001.
1. قانون رقم 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 المتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 84، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024.
2. قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022، ص.9.
3. قانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 53، ص.9.
4. الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 102، الصادرة في 22 ديسمبر 1976.

ب. المؤلفات:

1. إبراهيم سالم العقيلي(2003)، الرقابة القضائية على قرارات مقدري الضريبة على الدخل وفعالية عقوبات الجرائم الضريبية، الطبعة 1، دار قنديل للنشر والتوزيع.
2. العبد صالح(2014)، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، لطبعة 8، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
3. حسين كامل وداعة (2017)، العدالة الضريبية في ظل الضرائب المباشرة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان،
4. عباس مفرج الفحل(2017)، الضمانات الدستورية للمكلف في المجال الضريبي، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان،
5. رنا حسين حطيط (2016)، عدالة الضريبة على القيمة المضافة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت.
6. رضا خلاصي (2014)، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر.
7. ناصر مراد (2016)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. منال البلقاسي، عاطف عبد الفتاح شاهين، رضا إبراهيم عمارة (2024)، استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الزراعي، الدولية للكتب العلمية، مصر.
9. منصور بن اعمارة (2011)، الضريبة على أرباح الشركات، الطبعة 2، دار هومة، الجزائر.

ج- المقالات:

1. أحمد أوشان، بلعزوز بن علي (2017)، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17.
2. أمال بن قذور(2024)، التحفيزات الجبائية آلية غير مباشرة لدعم تمويل المؤسسات الناشئة، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01.

3. الحسن المير(د.س)، الحق في الحصول على المعلومة الضريبية وإشكالية التهرب الضريبي، عدد خاص، سلسلة إصدارات مجلة القانون والأعمال الدولية- الإصدار الرابع- قراءات متقاطعة في قانون الحق في الحصول على المعلومة.
 4. وسام نهاب(2024)، الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي للإدارة الجبائية نحو مستقبل أكثر كفاءة وشفافية، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01.
 5. محمد سلمان عبود، باسم هادي عبود(2008) الآثار القانوني لأسلوب التقدير الذاتي، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الضريبية الأولى، الهيئة العامة للضرائب، العراق.
 6. مراد عوار، (2024) خصوصية المتابعة الجزائية لجريمة الغش الضريبي، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01.
 7. رمزي علوان، هدى معرف(2024) أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01.
 8. فضيلة عباس غائب (2010)، مبدأ سرية المعلومات الضريبية في قانون الدخل العراقي، ذي الرقم 113 لسنة 1982 المعدل النافذ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (12)، العدد (46).
 9. صبار معتز علي(2013)، الحماية القانونية للحياة الخاصة في المجال الضرائب، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 5.
 10. ضمياء محمد جواد، محمد حلو، داود الحرسان(د.س) ، أهمية اعتماد الإدارة الضريبية على العوامل المؤثرة في جودة أداء مراقبة الحسابات عند تطبيق نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي.
 11. ثامر خلف علي، محمد عبد الله عبد، محمود قصي محمودي (2025) الذكاء الاصطناعي ودوره في زيادة الحصيلة الضريبية، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 1.
- ح- منشورات على الموقع الإلكتروني المديرية العامة للضرائب:**
- ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقكم وواجباتكم، المديرية العامة للضرائب، 2010، ص.5. تاريخ الاطلاع 6 مارس 2026، متاح على الموقع الإلكتروني:
- <https://mfdgi.gov.dz/publications-ar/chartes-ar>
- فضاء التصريح والدفع الإلكترونيين، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الإطلاع 7 مارس 2026، متاح على الموقع الإلكتروني:
- https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/
- . مساهمتك، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع 18 مارس 2026 ، متاح على الموقع الإلكتروني:
- <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/>
- . المديرية العامة للضرائب، نشرة المديرية العامة للضرائب، نشرة إعلامية" من أجل إدارة جبائية ملتزمة في العلاقات الجبائية الدولية " 2020-2024، العدد 97- أكتوبر 2024، ص. 17. متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع، 2026/3/18 متاح على الموقع الإلكتروني:
- [https://www.mfdgi.gov.dz/publications-ar/lettre-ar?view=frontlist&catid\[0\]=633](https://www.mfdgi.gov.dz/publications-ar/lettre-ar?view=frontlist&catid[0]=633)
- محمد عرفة، البيروقراطية والاستثمارات الأجنبية، جريدة اقتصادية سعودية، العدد 3881، بتاريخ 8 ربيع الثاني 1425، متاح على الموقع الإلكتروني:
- www.ada.gov.sa/ar/Economic/left/articles